دولة الكويت

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

السيد / رئيس مجلس الأمة المحترم

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٥ في شأن حقوق الطفل، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية،،،

مقدم الاقتراح
د. جنان محسن رمضان

د. جنان محسن رمضان
عضو مجلس الأمة

يدرج في جدول أعمال الجلسة القادمة
يحال إلى لجنة المرأة والأسرة الطفل

١٧/١/٢٠٢٣

٥٩٠

الفصل التشريعي السابع عشر - دور الانعقاد الأول

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

اقتراح بقانون
بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٥
في شأن حقوق الطفل

– بعد الاطلاع على الدستور،

– وعلى القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٥ في شأن حقوق الطفل،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

يستبدل بعبارة (المجلس الأعلى لشؤون الأسرة) عبارة (وزارة الشؤون الاجتماعية) وذلك أينما وردت في القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٥ المشار إليه.

(المادة الثانية)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

(المادة الثالثة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت
نواف الأحمد الصباح

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٥
في شأن حقوق الطفل

جاء قانون حقوق الطفل لتحقيق الهدف منه وهو تقديم رعاية وحماية وكفالة لحقوق الطفل، إلا أنه بعد مرور مدة زمنية طويلة تبين أن الجهود المبذولة مازالت دون المستوى الكافي، ولوحظ كذلك أن إعطاء المجلس الأعلى للأسرة دوراً تنفيذياً في القانون لم يكن أمراً محموداً، ومنها على سبيل المثال المادة (٧٧) من القانون والتي نصت على إنشاء مراكز حماية الطفولة ونظمت أعمالها وجعلت تبعيتها للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة وهذا أدى إلى عدم تفعيل تلك المراكز حتى تاريخه نظراً لضعف دور وإمكانيات المجلس الأعلى، وعدم قيامه بواجبه على أكمل وجه لكونه جهة معنية برسم السياسات العامة الداعمة للأسر وليس جهة تنفيذية، ومن جهة أخرى فإن قانون حقوق الطفل يتضمن نصوصاً تنفيذية ومتابعات يومية وعمل إداري وقانوني ومادي، حيث إنه لا يصح أن تكون تلك من صلاحيات المجلس الأعلى الذي يمارس دوراً إشرافياً وليس تنفيذياً ولا يملك الخبرة والإمكانات الكافية لممارسة دوراً تنفيذياً.

لذلك جاءت الفكرة من القانون المقترح بنقل التبعية إلى وزارة الشؤون الاجتماعية التي تملك الخبرة والإمكانيات والكفاءة والموارد البشرية الكافية، حيث نرى إلغاء أي إشارة إلى المجلس الأعلى لشؤون الأسرة واستبدالها بوزارة الشؤون الاجتماعية.